● أخبار قصيرة

سامح شكري: سوريا حاضرة في الضمير المصري والعربي

أكّد وزير الخارجية المصرية، سامح شكري، أن هناك اهتماماً من الدولة المصرية بسوريا، للروابط بين الشعبين والحكومات، والتي امتدت على مدى قرون، منوهاً بأن سوريا «حاضرة في الضمير المصري والعربي».
وأضاف شكري: أن الأزمة لابد أن يكون لها نهاية، مؤكداً: أن مصر تساهم في إيجاد السبل التي تؤدي إلى رفع المعاناة عن الشعب السوري، بالإضافة إلى احتضان الأشقاء من سوريا.
يشار إلى أن وزير الخارجية المصري، سامح شكري، كان قد نقل رسالة تضامن إلى الحكومة السورية، عقب الزلزال المدمّر الذي ضرب شمالي البلاد في شباط الماضي.

٨ قتلى وجرحى بينهم مسؤولون بتفجير انتحاري بالصومال

قتل ٣ جنود صوماليين وأصيب ٥ أشخاص آخرين بينهم مسؤولون بتفجير انتحاري، الثلاثاء، في مدينة بارطيري جنوب غرب الصومال.
ووفق وسائل إعلام صومالية قال مصدر أمني: إن الهجوم الانتحاري استهدف دار ضيافة في بارطيري كان يقيم فيها كبار مسؤولي الإدارة المحلية والقادة العسكريين للجيش الصومالي في المنطقة، موضحاً: أن الانفجار أسفر عن إصابة محافظ إقليم غدو وقائد الفرقة ٤٣ بالجيش الوطني.
ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن التفجير على الفور، غير أن مسؤولين أمنيين محليين وجهوا أصابع الاتهام إلى (حركة الشباب) المرتبطة بجماعة القاعدة التكفيرية.

موريتانيا تنفي أي اتصالات للتطبيع مع الكيان الصهيوني

أكدت الحكومة الموريتانية، عدم وجود أي اتصالات للتطبيع مع الكيان الصهيوني، حسب ما روّجت له وسائل إعلام صهيونية .
وقال الناطق الرسمي للحكومة الموريتانية النافي ولد أشروقة، في مؤتمر صحفي، بالعاصمة نواكشوط: «ليست لدينا علاقات مع الكيان الصهيوني، ولا تربطنا أي اتصالات به».
وسبق لموريتانيا أن أعلنت تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني عام ١٩٩٩، في عهد الرئيس معاوية ولد الطايع.
لكن الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز قام بتجميد هذه العلاقات عام ٢٠٠٩، رداً على العدوان الصهيوني ضد قطاع غزة، قبل أن يعلن في عام ٢٠١٠ عن قطع العلاقات معها بشكل نهائي.

رئيس الوفد الدنماركي يُطالب المنامة بإطلاق سراح الخواجة

الاتحاد البرلماني الدولي يتستر على انتهاكات البحرين!

انتقد براين دولي، وهو مدير في منظمة هيومن رايتس فيرست، الاتحاد البرلماني الدولي لعدم مصادقته علنًا على مطالبة رئيس الوفد البرلماني الدانماركي، النائب سورن سوندرجارد، بالإفراج عن سجين الرأي عبد الهادي الخواجة.
ونددّ دولي أيضًا في تغريدته بصمت الاتحاد إزاء إلغاء تأشيرة موظفين في منظمة هيومن رايتس ووتش، مخاطبًا الاتحاد البرلماني الدولي بالقول: «لماذا لا تدعمون علنًا نداء هذا النائب في الدورة الـ ١٤٦ للاتحاد؟ ولماذا تلتزمون الصمت بشأن إلغاء مضيفيكم تأشيرات موظفي هيومن رايتس ووتش لحضور فعاليتكم ؟»
وكان النائب الدانماركي سوندرجارد كشف عن أن حكومة البحرين تجاهلت طلبه بزيارة عبد الهادي الخواجة في سجن جو، على بعد كيلومترات قليلة من مكان عقد المؤتمر.
وقال سوندرجارد، في منشور على صفحته على «فايسبوك»: «كرئيس للوفد الدنماركي، انتهزت الفرصة للمُطالبة بالإفراج عن المواطن الدنماركي عبد الهادي الخواجة المسجون في البحرين منذ العام ٢٠١١ بسبب نضاله من أجل الدِّيمقراطيَّة وحقوق الإنسان».
كما ندّدت منظمة هيومن رايتس ووتش الثلاثاء في بيان باعتقال السلطات البحرينية لـ «أربعة أشخاص بسبب منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي في مطلع مارس/آذار ٢٠٢٣» لافتة إلى أنّ «أحد المعتقلين كان قد دعا إلى إصلاح النظام البرلماني البحريني قبل انعقاد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في المنامة».

تشجيع البحرين على مواصلة قمع حرية التعبير

وقالت نيكو جافارنيا، الباحثة في شؤون البحرين واليمن في المنظمة، إنّ «عقد مؤتمر يدّعي تعزيز المجتمعات الشاملة في بلد يعتقل الناس بانتظام للتعبير عن آرائهم لم يُؤَدّ إلّا إلى تشجيع الحكومة البحرينية على مواصلة قمع حرية التعبير».وأضافت جافارنيا: أنّ «الصمت الحالي لقيادة المجموعة البرلمانية وأعضاء البرلمان الذين يحضرون الجمعية يصم الآذان ويساهم في جهود البحرين لتبييض انتهاكاتها الفاضحة لحقوق الإنسان ضد المعارضين السياسيين».
وأكّدت جافارنيا أنّه «يجب على أعضاء البرلمان الذين يحضرون هذا المؤتمر أن يستغلوا حدوث هذه الاعتقالات كفرصة لتوجيه الانتقادات العلنية ضد انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين نيابة عن الكثيرين الذين لا يستطيعون ذلك» موضحة أنّه «في حال لم يقوموا بذلك، ستواصل الحكومة البحرينية اعتقال وإساءة معاملة الناقدين لـ[سياستها]».

قوانين العزل السياسي

ولفتت إلى أنّه يتم استبعاد أصوات المعارضة وقمعها بشكل منهجي في البلاد، بما في ذلك من خلال «قوانين العزل السياسي»، من بين عدة قيود أخرى.
ومن بين الذين تم اعتقالهم إبراهيم المناعي، وهو محام وناشط بارز على تويتر. وكان المناعي قد نشر في ٦ مارس/آذار تغريدة مفادها: أنّه ينبغي على الحكومة البحرينية إصلاح برلمانها إذا كانت «مهتمة بإبراز البرلمان البحريني للعالم». وقد اعتُقِل لاحقًا مع ثلاثة آخرين بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.
وفي ٩ مارس/آذار، نشر مكتب المدعي العام البحريني بيانًا على حسابه على إنستغرام مفاده أنه تم اعتقال الأربعة بتهمة «إساءة استخدام منصات التواصل الاجتماعي». وقد أفرجت السلطات عن المناعي منذ ذلك الحين، بينما لا يزال وضع الأشخاص الثلاثة الآخرين غير واضح.

تَدهوُر صحَّة النّائب المعتقل الشيخ حسن عيسى

من جهة اخرى ذكرت معلومات أنَّ صحَّة معتقل الرأي النّائب السابق المعتقل، الشيخ حسن عيسى، قد تدهورت مع دخوله اليوم الخامس من إضرابه عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة في «سجن جَوْ المركزي».
وبدأ النّائب الشيخ عيسى إضراباً عن الطعام، منذ ٥ أيام، للفت انتباه المشاركين في مؤتمر «الاتِّحاد البرلماني الدولي»، المُنعقِد حالياً في المنامة، إلى الأوضاع المُتردّية لحقوق الإنسان في البحرين.
ويقبع النائب الشيخ عيسى في السجن منذ قرابة ٩ سنوات تعرَّض خلالها لأبشع أنواع التَّعذيب والانتقام من نشاطه السِّلمي ومطالباته بإصلاحات تشريعيَّة ومناداته بالعدالة والدِّيموقراطية والحريَّة.
وتزامن إضرابه عن الطعام مع بدء مؤتمر الجمعيَّة العامَّة الـ ١٤٦ لـ «الاتِّحاد البرلماني الدولي» وشارك فيه ٢٠٠٠ برلماني ومُراقب دولي يُمثِّلون ١٧٩ دولة.
جدير ذكره أنَّ النائب السابق الشيخ علي سلمان، رئيس أكبر كتلة برلمانية في تاريخ البحرين، يقبع أيضاً في السجن.
وقد تعرَّض الكثير من النّواب للاعتقال والتَّعذيب وتجريدهم من جنسيّاتهم ونفيهم إلى خارج البلاد لمطالباتهم بالإصلاح.

> السلطات البحرينية تعتقل ٤ أشخاص بسبب انتقاد النظام البرلماني

الغاء مواعيد طبية للشيخ المقداد والشيخ المحروس

هذا وألغت إدارة «سجن جَوْ المركزي»، مواعيد طبية كانت مقررة للشيخ محمد حبيب المقداد والشيخ ميرزا المحروس بحجة «رفضهما القيود التي فُرِضت عليهم»، وفق ماكشف عنه مدير «مركز البحرين للحقوق والديمقراطية» (بيرد)، السيد أحمد الوداعي.
وقال الوداعي، في تغريدة على حسابه على «تويتر»، إنَّ «هذا التكبيل غير المُبرَّر للمعتقلين مُخالِف للقاعدة ٤٧ من «قواعد مانديلا» التي تنصُّ على أنْ تُستخدَم أدوات التَّقييد فقط كإجراء وقائي ضد الهروب».

حصيلة صادمة في المؤشر العالمي للحريات لعام ٢٠٢٣

السعودية تحصد المركز العشرين عربياً للاستبداد

حصدت السعودية حصيلة صادمة في مؤشر الحرية العالمي لعام ٢٠٢٣ بفعل استبداد وديكتاتورية نظامها الحاكم وقمعه الحريات العامة في المملكة.
ومنحت منظمة "فريدوم هاوس" التي أصدرت المؤشر، السعودية ٨ نقاط من أصل ١٠٠ وأدرجتها في المركز العشرين عربيا من أصل ٢٢ والأخيرة في منطقة الخليج الفارسي.
وبحسب المؤشر حصدت السعودية نقطة واحدة من أصل ٤٠ في الحقوق السياسية، وعلى سبعة نقاط فقط من أصل ٦٠ في الحريات المدنية.
وأبرزت المنظمة أن الملكية المطلقة في السعودية تقيد جميع الحقوق السياسية والحريات المدنية تقريبًا. لم يتم انتخاب أي مسؤول على المستوى الوطني.
وقالت: إن النظام السعودي يعتمد على الرقابة المتفشية، وتجريم المعارضة، والإنفاق العام المدعوم بعائدات النفط للحفاظ على السلطة. وبحسب المنظمة تواجه النساء وأعضاء مجموعات الأقليات الدينية تمييزًا واسع النطاق في القانون والممارسة.
غالباً ما تكون ظروف العمل للقوى العاملة الوافدة الكبيرة استغلالية.
ونبهت المنظمة إلى أنه يتم اختيار ملك السعودية من قبل سلفه من بين الذكور المتحدرين من مؤسس البلاد، على الرغم من أن الاختيار يجب أن يوافق عليه مجلس الأمراء الكبار هيئة البيعة.
ويحكم الملك مدى الحياة. عيّن الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود نجله محمد بن سلمان وليًا للعهد في عام ٢٠١٧، ليحل محل ابن عم الأمير الأكبر محمد بن نايف، الذي جُرد من جميع المناصب الرسمية. وتم اعتقال بن نايف مع شقيق الملك سلمان في عام ٢٠٢٠ بتهمة الخيانة بسبب مؤامرة مزعومة للإطاحة بكل من الملك وولي العهد. من جانب آخر نفذت السلطات السعودية، حكم الإعدام بحق مواطن أردني، كانت اعتقلته قبل نحو تسع سنوات.
وقالت وزارة الداخلية السعودية: إنها نفذت حكم الإعدام بحق الأردني حسين أبو الخير، بتهمة تهريب المخدرات، وذلك في منطقة تبوك شمال غرب المملكة.
وبحسب وسائل إعلام، فإنه بإعدام أبو الخير، ترتفع حالات أحكام الإعدام المنفذة منذ بداية آذار/ مارس الجاري إلى ١١.
ويعد أبو الخير هو الأجنبي الوحيد، فيما كان الـ ١٠ الآخرون سعوديي الجنسية، وتمت إدانتهم بقضايا مختلفة (إرهاب، وقتل، واغتصاب).
بدورها، انتقدت منظمة العفو الدولية «أمنستي» إعدام أبو الخير، الأب لثمانية أطفال، مشيرة إلى أن ذلك يعد «استهانة فظيعة بحقوق الإنسان»، بعدما أكدت أسرته سابقا تعرضه لـ«التعذيب والاعتراف القسري».

عنصرية جديدة.. مطالبات بإنزال فلسطينيي٤٨ من الحافلات العامة

الرئيس الصهيوني: «نحن في وضع سيئ.. سيئ جدا»

حذر الرئيس الصهيوني إسحاق هرتسوغ من أن الخلاف المرير حول الإصلاحات القانونية خطير على البلاد ويمكن أن تكون له تداعيات دبلوماسية واقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة.
وقال هرتسوغ، وفقا لمكتبه، «نحن في وضع سيئ.. سيئ جدا»، ووصف الوضع بأنه «صراع داخلي يمزقنا»، مشيرا إلى أنه يبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق لإنقاذ الكيان الصهيوني من الأزمة.
وقبل بضعة أيام، تحدث هرتسوغ علنا ضد خطط الحكومة الدينية اليمينية لأول مرة، وقال إن الإصلاح القضائي خاطئ وقمعي ويقوّض الأسس الديمقراطية للكيان الصهيوني - على حد زعمه.
يأتي هذا، فيما وافق البرلمان الصهيوني مساء الاثنين على مشروع قانون مثير للجدل من شأنه أن يجعل من الصعب تعليق عمل رئيس الوزراء في البلاد، ضمن «إصلاحات قضائية» أفضت إلى احتجاجات حاشدة لأسابيع. وبعد ساعات من النقاش الساخن، صوّت ٦١ من أصل ١٢٠ نائبا لصالح مشروع القانون المقترح و ٥١ ضده في القراءة الأولى، أما الباقون فقد تغيبوا أو امتنعوا عن التصويت.
وكانت هناك مظاهرات حاشدة ضد التغييرات القضائية على مدار العشرة أسابيع الماضية، وباءت محاولات الوصول لتسوية بالفشل.
وحذرت المدعية العامة جالي باهاراف ميارا من أن هذا التغيير قد يؤدي إلى «مواقف سخيفة».
وقالت: إنه يخلق «ثقبا أسود» لأنه يمنع أي إشراف قانوني.
وقد دانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية - الثلاثاء- مصادقة «الكنيست» الصهيوني بالقراءة الأولى على إلغاء ما يسمى «قانون الانفصال»، كخطوة أساسية على طريق شرعنة العديد من البؤر العشوائية الواقعة في شمال الضفة الغربية.وقالت وزارة الخارجية -في بيان صحفي الثلاثاء- إن ذلك يمهد «لعودة المستوطنين إليها، والبناء فيها، بما يؤدي إلى نهب مزيد من الأراضي وتعميق الاستيطان، وتوسيع قواعد الإرهاب اليهودي في الضفة». هذا وما تلبث السلوكيات العنصرية الصادرة عن قادة الاحتلال تختفي حتى تعاود الظهور من جديد، في ضوء ما تحظى به حاليا من غطاء سياسي وحكومي رسمي، وآخرها ما أعلنه مائير روبنشتاين رئيس بلدية مدينة بيتار عيليت حين أمر بإنزال الركاب من فلسطينيي٤٨، «حتى لو كانت لديهم بطاقة هوية زرقاء صهيونية»، ورغم أن الشرطة ووزارة الحرب اتصلت به بعد هذه الخطوة العنصرية، فإنه أمر باستمرار العمل بها.

> الكنيست يصادق على قانون يحد من دور المحكمة العليا